122 *at-Talwīḥ ilā kašf ḥaqā'iq at-Tanqīḥ*, the supercommentary by Saʿd ad-Dīn Masʿūd b. ʿOmar at-Taftāzānī (d. 791/1389) on ʿUbaid Allāh Ṣadr aš-Šarīʿa aṭ-Ṭānī's Tanqīḥ al-uṣūl. — GAL II 214.

164 fols, 270 × 180 mm, 31 lines *nasḫī* often lacking the diacritical marks; fol. 1a with some *fawā'id*; fols 1b-2b heavily glossed otherwise occasional glosses. Inobtrusive small wormhole running through the margin of last 20 leaves. A clean copy.

Written by Muḥammad b. Nabī b. Ḥusain, *awā'il* Ğumādā II 841/1437 in the city of Bursa in Turkey, some 90 years after the autograph which was concluded on 29 Du'l-Ḥiğğa 758/1356 as appears from the author's colophon.

Old leather binding with flap, flap and spine repaired.

(594)

تنقيح مع شرحه المسمى بالتوضيح

خواجه زاد

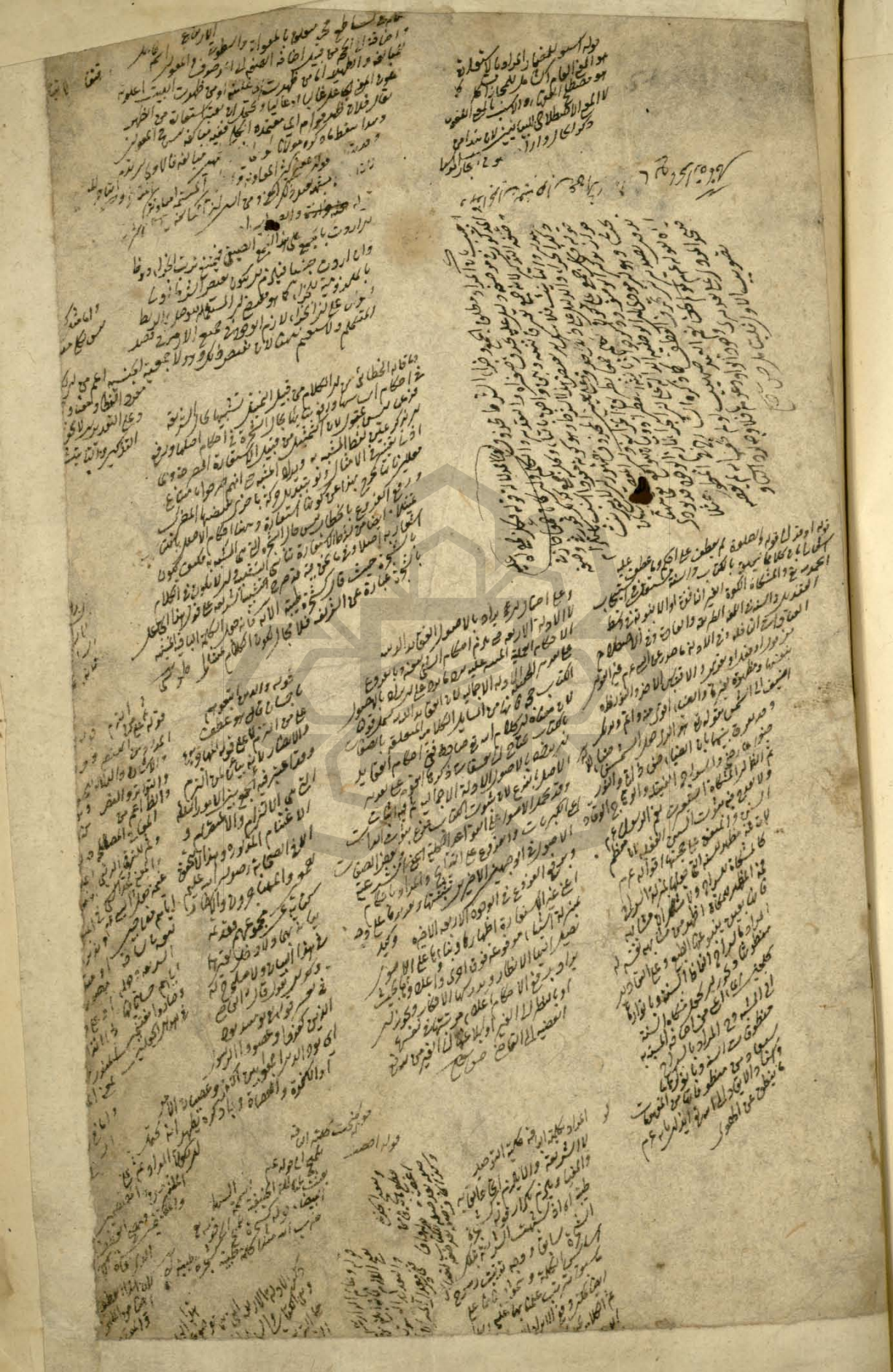

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون الحمد لله الذى احكم بكتابه اصول الشريعة الغراء
ورفع بخطابه فروع الحنيفية السمحة البيضاء حتى اصحت كلمته الباقية راسخة الاساس شامخة البناء كشجرة طيبة اصلها
ثابت وفرعها فى السما او تذكرة مشكاة السنة لاقتباس انوارها سراجا وهاجا واوضح لاجماع الابرار على اقتفاء آثارها
قياسا ومنهاجا حتى صادفت بحار العلم والهدى تتلاطم امواجا ورايات الناس يدخلون فى دين الله افواجا
والصلوة على من ارسله لساطع الحجة نعوتا وظهيرا وجعله لواضح المحجة سلطانا نضيرا محمد المبعوث هدى للانام ببشرا
ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا ثم على من التزم بمحض اشاره الدلالة على طريق العرفان واعتصم فيها
بمتواتر من نصوصه الظاهرة البيان واغتنم فى شريف ساحته كرامة الاستصحاب والاستحسان من المهاجرين
والانصار والذين اتبعوهم باحسان وبعد فان علم الاصول الجامع بين المعقول والمنقول النافع فى الوصول
الى مدارك المحصول اجل ما يتنسم فى احكام الشرع قبول القبول واعز ما يتخذ لاعلاء اعلام الكفر عقول
العقول وكتاب التنقيح مع شرحه المسمى بالتوضيح للامام المحقق والنحرير المدقق علم الهداية وعالم الدراية معدل ميزان
المعقول والمنقول ومنتج اغصان الفروع والاصول صدر الشريعة والاسلام اعلى الله درجته فى دار السلام كتاب
شامل لخلاصة كل مبسوط وآنى ونصاب كامل من خزانة كل منتخب كافى محيط باستصفى كل مديد وبسيط وكنز مغن
عما سواه من كل وجيز ووسيط فيه كفاية لمتفقه متبحر ان الاصول وتهذيب اغصانها وهو نهاية فى تحصيل صنوف
مبانى الفروع وتعديل اركانها فمن تدسك شهابا يهتدى به الى كشف اسرار التحقيق واستعول على الاهبة الاقصى من رفع منار
التدقيق مع شريف زيادة ما ستتها ايدى الافكار ولطيف نكات ما ينفق بها سوق اقرانها اولو الابصار وهذا طالع
كالانظار فى الاقطار وصار كالامثال فى الامصار ونال فى الافاق حظ الاشتهار والاشتهار الشمس فى نصف النهار
ولقد صادفت مختارى بما وراء النهر لكثير من فضلاء الدهر يهدى اليه وكبادها هائمة عليه وعقول لاجاثية بين يديه
ورغبات مستوفزة مقبلة بعضها فى كشف استاره بالجراءة والاطراف وبعضها فى بحار اسراره غائصة
الآل بالاصداف لاتحل انامل الانظار عقد مفصلاته ولا يفتح بنان البيان ابواب مغلقاته فطالما تعذرت حجب الالفاظ
مسدولة وخرائده فى خيام الاستار مقصورة ترى حوايلها فلا مستشرفة الاعناق ودون الوصول اليها انما
ساهرة الاحداق نامرت بلسان الافهام لاكوهم سنى الاوهام آنا اخوض فى لجج فوائده واغوص على غرر فرائده فانا
ملويات رموزه واظهر مخفيات كنوزه واسهل مسالكه شعابا واذلل شوارده صعابا بحيث تصير المتن مشروحا
ويزيد الشرح بيانا ووضوحا فطفقت اقتحم سوارة الليل المدلهم فى ظلم الدياجر واصل مكايد الفكر فى طلب المدارك
كل صعب وذلول لاقتناص شوارد الاصول وتارة اغالة الجدل الى الوصول الى مقاصد الابواب والفصول حتى
استولت على الغاية القصوى من اسرار الكتاب واعلت عن وجوه خرائده قناع الارتياب ثم سميت هذا الشرح الموسوم
بالتلويح الى كشف حقايق التنقيح مشتملا على تقرير قواعد الفن وتحرير عقايده وتنقيح مقاصد الكتاب وتكثير فوايده
مع تنقيح ما اثر فيه المصنف بسط وتوضيح لما اقتصر فيه على ضبط المرام فى ضمن تقريرات تنقح لوردودها اصداف الاذهان
وتحقيقات تهتز لادراكها اعطاف الاذهان وتوجهات تنشط لاستماعها الكلمان وتقسيمات بطرب عند سماعها النظار
معولا فى متون الرواية على ما اشتهر من الكتب الشريفة ومعرجا فى عيون الدراية على ما تقرر من النكت اللطيفة وسميت الغائص
فى بحار التحقيق الغائص عليه انوار التوفيق فاوعت هذا الكتاب الذى لا يستكشف القناع عن حقايقه الا الماهر
من علما الغير يسير ولا يستاهل للاطلاع على دقايقه الا البارع فى اصول المذهبين مع بضاعة من صناعة التوجيه والتسديد

وقف شجاع

ايضا قيدا للموضوع على ما هو ظاهر كلام القوم لاستلزام الاعراض الذاتيه على ما ذهب اليه الحص لم يكن البحث عنها في العلم خارجا من البحث عن الموضوع ولم يلزم منا ما لزم الحص من تشارك العلمين في موضوع واحد بالذات والاعتبار مع ورود الاشكال المشهور وهو انه كيف ان لا يكون الحسم الاعراض المبحوث في العلم ضرورة انها ليست عوارض للموضوع من حيث نفسها والا لزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان ما به عروض الشيء للشيء لابد وان يتقدم على العارض مثل البياض الحي والمرض عارض لبدن الانسان من حيث هو بدن وعرض والحركة والسكون عارضان الجسم من حيث هو محرك ويسكن والمشهور في جوابه ان المراد من حيث امكان الصحة والمرض والحركة والسكون والاستعداد لذلك وهذا ليس من العوارض بل هو امر انتزاعي يلاحظ في جميع المباحث هذا الحق الذي لا محيص عنه ان جميع العوارض المبحوث عنها يكون كذلك للموضوع بواسطة امر انتزاعي البتة ومنها يظهر ان المشهور في المبحث الثالث في جواز تشارك العلوم المختلفة في موضوع واحد بالذات والاعتبار وكما خالف القوم في جواز تعدد الموضوع لعلم واحد كذلك خالفهم في امتناع اتحاد الموضوع لعلوم متعددة وادعى جوازه بل وقوعه

اما الجواز فلانه يجوز ان يكون لشيء واحد اعراض ذاتية متنوعة اي مختلفة بالنوع بحث في علم عن بعض انواعها وفي علم اخر عن بعض آخر مع تمايز العلمين او العلوم بالاعراض المبحوث عنها وان اتحد الموضوع وذلك لان اتحاد العلم واختلافه انما هو بحسب المعلومات التي هي المسائل وكل مجموعة منها بالغا ما بلغ موضوعا بان يدرج الجميع الموضوع العلم ويختلف ما يختلفا كذلك بحد ما كما وبحد ما نوعا يدرج الجميع الموضوع تحت الاعراض الذاتية للموضوع المختلف باختلافها فكما اعتبر اختلاف العلوم باختلاف الموضوعات يجوز ان يعتبر باختلاف المحمولات بان يوخذ موضوع واحد بالذات والاعتبار ويحمل البحث عن بعض الاعراض الذاتية عليه وعن البعض الآخر عليه فيكونان علمين متشاركين في الموضوع متمايزين بالمحمول واما الوقوع فلانهم جعلوا اجسام العالم وهي البسائط موضوع علم البيئة من حيث الشكل وموضوع علم السماء والعالم من حيث الطبيعة والجبلة منها سائر الاعراض الذاتية المبحوث عنها للاجرام الموضوع والا لما وقع البحث عنها في العلمين فموضوع كل منهما اجسام العالم على الاطلاق الا ان البحث في البيئة عن اشكالها وفي السماء والعالم عن طبايعها علمان مختلفان باختلاف محمولاتهما مع اتحاد الموضوع وعلم السماء والعالم علم يبحث فيه احوال الاجسام التي هي اركان العالم وهي السموات وما بينها والعناصر الاربعة طبايعها وحركاتها واوضاعها وتعريف الحركة وضعها وتنفيذها وموضوع اقسام العلم الطبيعي الباحث عن احوال الاجسام من حيث التغير وموضوعه الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغيرة الاحوال والثبات منها وبحث فيه عما يعرض له من حيث هو كذلك كذا ذكره ابو علي ولا يخفى ان الجسم في الطبيعي يبحث منها وقد مر ما لنا فيه قيد العروض وسنناظر اما اولا فلان هذا مبني على ما ذكره من كون الحسم سارية بين الموضوع واول سائر المبحوث منها وقد مر ما فيه وثانيا فلانهم لما حاولوا معرفة احوال اعيان الموجودات وضعوا الحقايق انواعا واجناسا وكنوا عما احاطوا به من اعراضه الذاتية فحصلت لهم مسائل كثيرة متحدة في كونها بحثا عن احوال ذلك الموضوع وان اختلفت بحسب انفسها فجعلوها بهذا الاعتبار علما واحدا يفرد بالتدوين والتسمية وجوزوا لكل احد ان يضيف اليه ما يطلع عليه من احوال ذلك الموضوع هذا هو المعتبر في العلم هو البحث عن جميع ما يحيط به الطاقة الانسانية من الاعراض الذاتية للموضوع فلا مانع للعلم الواحد الا ان يوضع شيئا واشياء متناسبة فيبحث عن جميع عوارضه الذاتية ويطلبها ولا مانع لتمايز العلوم الا ان هذا ينظر في احوال شيء وذاك في احوال شيء آخر متغايرين بالذات او الاعتبار بان يوخذ في احد العلمين مطلقا وفي الآخر مقيدا او يوخذ في كل منهما مقيدا بقيد آخر وتلك الاحوال المجهولة مطلوبة والموضوع معلوم بين الوجه فهو الصالح بحسب الغايتين واما ان لا يشتمل موضوعه على اعراض ذاتية متنوعة فلكل احد ان يجعل علوما متعددة بهذا الاعتبار مثلا يجعل البحث عن فعل المكلف من حيث الوجوب علما ومن حيث الحرمة علما آخر الى غير ذلك فيجوز الفقه علوما متعددة موضوعها فعل المكلف فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف والتحقيق هذه المباحث في كتاب البرهان من منطق الشفاء قوله واما قولنا استدل على ثبوت الاعراض الذاتية المتنوعة لشيء واحد بان

ان الجواب بحسب الجواب الاول

قلت السكون والحركة اي الصحة والمرض

ان الصحة المطلقة لا الصحة التي حصلت بعلوم التشريح وامثاله فتدبر

ان لا الاعراض التي مع محمولات موضوع اما ولا ظان المحمول والمطلوب مصلح بسبب الغايتين فتحصل ان الاتحاد والتعدد تابعان لاعتبار الواضع وقد مر ما ذكره الحص ان الشيء لا يكون موضوعا لعلم حتى يبحث فيه عن اعراضه الذاتية

عن الحص

الواحد الحقيقي الذي لا كثرة في ذاته بوجه من الوجوه متصف بصفات كثيرة وان كان بعضها حقيقيا كالقدرة وبعضها اضافيا كالخلق وبعضها سلبيا كالتجرد من المادة والمتصف بصفات كثيرة متصف باعراض ذاتية مسومة ضرورة انه لا يخلو من احد الصفات لاستحالة الجزء لعدم الخ له ولا يخفى ان استناج اصباح الواحد الحقيقي في صفاته الى امر منفصل وكان ينبغي ان يتعرض لهذا ايضا

وح اما ان يكون كل منها لصفة لزوم فيلزم التسلسل في المبادي الخ في كل منها مبدأ لصفة لزوم وهو باطل ان المذكور في الكلام او يكون بعضها لذاته فيتسلسل عرض ذاتي وح فالبعض الآخر لا يجوز ان يكون لجزئية لامر فنواما لذاته فينتهي عرض ذاتي او هو الخط او لغيره ولا يجوز ان يكون الغير مبايناً لامر بل يكون صفة ح صفاته ولا بد من ان ينتهي الى ما يكون طريقه لذاته والا لزم السير في المبادي فان قيل لم لا يجوز ان ينتهي الى العرض الذاتي الاول فلا يلزم تعدد الاعراض الذاتية والوسط فالازم تعددها وغير مطلوب والمطلوب سوقها وهو غير لازم قلنا الاخير بواسطة العرض الذاتي الاول ايضا عرض ذاتي فيلزم التعدد والصفات المتعددة في محل واحد مشتركة لا لما ضرورة ان اختلاف الشخاص نوع واحد ح الصفات انما هو باصلاة الخلاق قوله

ولانه يلزم عطف على معمولي الكلام السابق اه وان كان بعيد فمربوط لانه يلزم استحالة الواحد الحقيقي في صفاته بالغير وهو لانه يوجب النقصان في ذاته والاحتياج في كماله وفيه نظر لانا نختار ان اريد الاستحالة بالامر المنفصل وقوله انه غير لازم كما ان لكون طرف البعض الاخر لصفة وان اريد اعم من المنفصل والصفة فلم ان احتياج بعض الصفات الى البعض يوجب النقصان في الذات كيف والحق سوقف على العلم والقدرة والارادة ويمكن ان يجعل هذا مختصا بما يكون الغير منفصلا وما سبق مختصا بما يكون غير منفصل فيتم قولهما المطلوب الخ اثبات وصي ذاتي لقوله فيتضح توزيع على قوله فيصح ح كذا وكذا يعني بسبب البحث في هذا الفن انما هو عن احوال الادلة والاحكام نضع الكتاب ايك مقاصده على قسمين والا فبحث التعريف والموضوع ايضاح الكتاب مع انه خارج عن القسمين لكونه غير داخل في المقاصد والقسم الاول مرتب على اربعة ركان في الادلة الاربعة الكتاب ثم السنة ثم الاجماع ثم القياس تعدادها للاقدم بالذات والشرف واما بالترجيح والاجتهاد فكما جعلها ثم وتذييلا لكن القياس قوله الركن الاول في الكتاب اما هو في اللغة اسم للمكتوب غلب في عرف الشرع على كتاب الله تعالى المثبت في المصاحف كما غلب في عرف اهل العربية على كتاب سيبويه والقرآن في اللغة مصدر بمعنى القرآءة غلب في العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى المتعبد على السنة العباد وهو في هذا المعنى اشهر من لفظ الكتاب وانظر فلذا جعل قرينة له حيث قيل الكتاب هو القرآن المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول المنقول الينا نقلا متواترا بلا شبهة على ان القرآن غير للكتاب وباقي الكلام تعريف للقرآن وتمييز له عما شتبه به لا ان المجموع تعريف للكتاب ليلزم ذكر الحد وحده اذ لا ان القرآن مصدر بمعنى المقروء يشمل كلام الله وغيره على ما توهم البعض لانه كالذي للعرف بعد عرف النحو وان كان صحيحا في اللغة والمتاخرون وان كانوا لا يساعدون في ذلك الا انه لا وجه لحمل كلامهم عليه مع ظهور الوجه الصحيح المقبول عند الكل فلا زالة هذا الوهم صرح المحقق الشريف وقال اي القرآن وهو ما نقل الينا بين دفتي المصاحف تواترا ثم كل من الكتاب والقرآن مطلق عند الاصوليين على المجموع وعلى كل جزء منه لانهم انما يحثون عنه من حيث انه دليل على الحكم وذلك في آية آية لا المجموع فما قيل ان القرآن في العرف اسم لمجموع صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بما كان منه معجزا منزلا على الرسول مكتوبا في المصاحف منقولا بالتواتر فاعتبرت فيه بعض جميع الصفات لزيادة التوضيح وبعضهم الانزال والاعجاز لان الكتابة والنقل لسائر العوارض لتحقق القرآن بدونهما في زمن النبي عليه السلام وبعضهم الانزال والكتبة والنقل لان المقصود تعريف القرآن لمن لم يدرك زمن النبوة وهم انما يعرفونه بالنقل والكتبة في المصاحف لا بنفي عنهما في زمانهم فيها بالنسبة اليهم من ابين العوارض واوضحها ولانه على المقصود بخلاف الاعجاز فانه ليس من العوارض البينة ولا ان ملة لكل جزء اذ الجزء هو السورة او مقدارها كما فاتحة سورة من مسائله المعين افتقر على ذكر النقل في المصاحف تواترا لحصول الامتياز بذلك عن جميع ما عدا القرآن لان سائر الكتب السماوية وغيرها